



تأثير النظام المحاسبي الموحد في العراق على شفافية البيانات المالية ومكافحة الفساد
بحث تطبيقي على المصارف العراقية الحكومية

The impact of the unified accounting system in Iraq on the transparency of financial data and combating corruption / an applied study on Iraqi government banks

م.م. أحمد محمد إبراهيم

ديوان الجامعة/ جامعة الكوفة

م.م. علاء عبد الزهرة عبيد كاظم

ديوان الجامعة/ جامعة الكوفة

م.م. بهاء محمد جواد حيدر

كلية الزراعة/ جامعة الكوفة

Asst teacher. Ahmed Mohammed Ibrahim

University Office/University of Kufa

Asst teacher. Alaa Abdel Zahra Obaid Kazim

University Office/University of Kufa

Asst teacher. Baha Mohammed Jawad

Faculty of Agriculture/University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.180\(A\).23810](https://doi.org/10.36322/jksc.180(A).23810)

الملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة تأثير النظام المحاسبي الموحد في العراق على شفافية البيانات المالية ومكافحة الفساد وذلك ضمن قطاع المصارف العراقية الحكومية، وتوضيح طبيعة النظام المحاسبي الموحد في العراق ضمن قطاع المصارف الحكومية. من أجل تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج





الوصفي التحليلي، وتم معالجة الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة وجمع البيانات الاولية من خلال البحث بالجانب الميداني بتوزيع استبانات لدراسة مفردات البحث وحصص وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين بقطاع المصارف الحكومية، ومن خلال عينة عشوائية طبقية بلغت ١٢٥ موظفا من مختلف المستويات الوظيفية والادارية بالمصارف الحكومية العراقية. تشير النتائج لأهمية النظام المحاسبي الموحد كعامل رئيسي بتحسين شفافية البيانات المالية وتعزيز جهود مكافحة الفساد. كما أن التحسينات في النظام المحاسبي الموحد يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية ملموسة على المؤسسات والمجتمع ككل. الكلمات الدلالية: النظام المحاسبي، النظام المحاسبي الموحد في العراق، شفافية البيانات المالية، مكافحة الفساد، قطاع المصارف العراقية الحكومية.

Abstract:

This research aims to study the impact of the unified accounting system in Iraq on the transparency of financial data and combating corruption within the Iraqi government banking sector and to clarify the nature of the unified accounting system in Iraq within the government banking sector. To achieve the research objectives, the descriptive analytical approach was used, the applied aspects of the study topic were addressed and primary data were collected through field research by distributing questionnaires to study the research items and to list and collect the necessary information in the study topic. The study community consisted





of employees working in the government banking sector, and through a stratified random sample of 125 employees from various functional and administrative levels in Iraqi government banks. The results indicate the importance of the unified accounting system as a major factor in improving the transparency of financial data and enhancing anti-corruption efforts. Improvements in the unified accounting system can also have tangible positive effects on institutions and society. Based on these results, decision-makers can focus on strengthening and developing accounting systems as part of their strategies to achieve transparency, and integrity and combat corruption effectively.

Keywords: Accounting system, Unified Accounting System in Iraq, Financial Data Transparency, Combating Corruption, Iraqi Government Banking Sector.

المقدمة:

تعد المحاسبة أداة فعالة لتوثيق العمليات المالية ونتائج الأعمال خلال فترة زمنية محددة، حيث تساهم في اثبات التدفقات النقدية التي تتمثل بالإيرادات والنفقات (El Toby, Kareem, & Abd, 2022, p5).. يعتبر النظام المحاسبي الموحد نظام شامل يوحد المعايير المحاسبية في المؤسسات، ويبسط العمليات ويضمن الشفافية ويوفر آلية موحدة لتسجيل المعاملات المالية، يتصف هذا النظام بالمرونة كما انه ويتكيف مع التغيرات الاقتصادية والتشريعية، ويحسن إدارة الموارد المالية والرقابة الحكومية، حيث إن





تطبيق هذا النظام أمر بالغ الأهمية لتحقيق التوافق المالي، وثقة المستثمرين، والحد من التلاعب المالي، وتعزيز الامتثال التنظيمي (علاوي وآخرون، ٢٠١٣، ص ٨٥).

يتضمن النظام المحاسبي الموحد في القطاع الحكومي إجراءات متعددة، وربط مختلف الإدارات فيما بينها بهدف مراقبة وحماية الموارد والأصول، ويضمن هذا النظام الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات، ومعالجة أعمال ومهام ووظائف محددة تقوم بها الحكومة، وبالتالي توفير نظام محاسبي شامل وفعال (ابو بكر، ٢٠١٩، ص ٨٥).

من جهة أخرى، تعتبر الشفافية المالية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسات للحفاظ على الشفافية في أنشطتها المالية، وضمان الوضوح والدقة وتوافر البيانات المالية، وتسمح هذه الشفافية لأصحاب المصلحة مثل المستثمرين والهيئات الحكومية والجمهور بتحليل الأداء المالي واتخاذ قرارات مستنيرة، ومع ذلك، تواجه العديد من المؤسسات تحديات مثل التلاعب بالبيانات المالية، ونقص المهارات المحاسبية، وعدم الامتثال للمعايير الدولية. لذلك، ينبغي للحكومات فرض قوانين صارمة لضمان الإفصاح المالي وتطبيق المعايير المالية (قنديل ورحومه، ٢٠٢٤، ص ٢٤٥).

تتجلى أهمية التقارير المالية الصادرة عن الحكومة في قدرتها على مراقبة أداء الوحدات الحكومية وكشف الأخطاء والتجاوزات في استخدام المال العام. كما تسهل هذه التقارير عملية المساءلة، مما يسهم في منع الفساد وحماية مصالح المجتمع. ومع ذلك، فإن ضعف الشفافية والمصادقية، بالإضافة إلى المعلومات الغامضة والضئيلة التي تقدمها الوحدات الحكومية العراقية، يساهم في تراجع قدرتها على مراقبة الأداء وانتشار الفساد المالي، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع في البلاد. (Al-Hashimi, 2019, p373)

في هذا السياق، صدر قانون الإدارة المالية والدين العام بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤، الذي أكد على مفهوم الشفافية عند تحديد غرض إصدار القانون. حيث ينص قانون الإدارة





المالية على "إصدار هذا الأمر الذي يضع إطاراً شاملاً لإدارة السياسة المالية والموازنة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، من خلال وضع عملية منظمة لصياغة الموازنة الاتحادية وعدد من متطلبات الإبلاغ التي تهدف إلى زيادة المساءلة والشفافية في عملية الموازنة" (سلطة الائتلاف المؤقتة، ٢٠٠٤). وقد تم التأكيد على مبدأ الشفافية في هذا القانون، حيث ورد فيه أن "مبادئ الشفافية والشمول والوحدة لها أهمية أساسية في إعداد وتنفيذ الموازنة الاتحادية للعراق، وفي القضايا ذات الصلة". يشدد مبدأ الشفافية على ضرورة تصنيف معلومات الموازنة وفق المعايير الدولية المقبولة وتقديمها بطريقة تسهل تحليل السياسات وتعزيز المساءلة.

مشكلة البحث

تعتبر الشفافية في البيانات المالية ومكافحة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والاقتصادية في العراق، خاصة في القطاع المصرفي الحكومي. على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الإدارة المالية، بناء على قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤، الذي يؤكد على اعتماد مبدأ الشفافية في العمل الحكومي وفي إعداد الموازنات والتقارير المالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، إلا أن التقارير المالية الصادرة عن الحكومات المحلية لا تزال تعاني من ضعف كبير في تلبية احتياجات المستخدمين هذه التقارير تفتقر إلى الأسس الأساسية للشفافية. (Al-Hashimi, 2019, p390) وفي سياق متصل، لا يزال الفساد يشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق النمو الاقتصادي، كما يؤثر سلباً على مستوى الثقة في المؤسسات المالية العراقية. الفساد ليس فقط عائقاً، بل يسهم في تشويه العملية التنموية، حيث تهدر غالبية الأموال المخصصة لبرامج التنمية لصالح الفاسدين، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الحيوية التي يحتاجها المجتمع بشكل ملح. والأكثر خطورة هو أن الفساد في العراق قد تسلسل إلى أعلى هرم السلطة، في ظل غياب فعلي للمحاسبة والرقابة على الشخصيات المتنفذة التي تلعب دوراً مؤثراً في





منظومة الحكم، وهو ما ساهم في تفشي الفساد في مختلف مؤسسات الدولة وعلى جميع المستويات (Ali, 2023, p74).

يأتي النظام المحاسبي الموحد كأحدى الأدوات الرئيسية التي تهدف إلى تحسين الشفافية في البيانات المالية وتعزيز المساءلة، وخاصة في المؤسسات الحكومية، وتحديدًا في القطاع المصرفي الحكومي. هذا القطاع يعد الركيزة الأساسية للنظام المالي في العراق، حيث يلعب دوراً جوهرياً كوسيط مالي رئيسي في إدارة السيولة النقدية مع بقية دول العالم (عبد الستار وذياب، ٢٠٢٣، ص٦). ورغم اعتماد النظام المحاسبي الموحد، تظل هناك شكوك حول فعاليته في تحقيق هذه الأهداف؛ ومن هذا المنطلق، تنبثق مشكلة هذا البحث التي تهدف إلى دراسة تأثير النظام المحاسبي الموحد في العراق على الشفافية المالية ومكافحة الفساد في المصارف الحكومية العراقية. اسئلة البحث

يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال الاجابة عن مجموعة اسئلة، نوضحها كالتالي:

١. ما طبيعة النظام المحاسبي الموحد في العراق ضمن قطاع المصارف العراقية الحكومية؟
٢. ما تأثير النظام المحاسبي الموحد في العراق على شفافية البيانات المالية ضمن قطاع المصارف العراقية الحكومية؟
٣. ما تأثير النظام المحاسبي الموحد في العراق على مكافحة الفساد ضمن قطاع المصارف العراقية الحكومية؟





اهداف البحث

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي الى دراسة تأثير النظام المحاسبي الموحد في العراق على شفافية البيانات المالية ومكافحة الفساد وذلك ضمن قطاع المصارف العراقية الحكومية، وينبثق عن هذا الهدف الاهداف الفرعية التالية:

١. تحليل طبيعة النظام المحاسبي الموحد في العراق وأثره على تنظيم العمليات المالية ضمن قطاع المصارف الحكومية.

٢. تحديد تأثير النظام المحاسبي الموحد على شفافية البيانات المالية في المصارف الحكومية، بما في ذلك مدى دقة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة.

٣. دراسة تأثير النظام المحاسبي الموحد على مكافحة الفساد في المصارف الحكومية، من خلال تحليل الإجراءات المتبعة لتعزيز المساءلة والشفافية.

اهمية البحث

تظهر اهمية البحث على صعيدين العلمي والعملية والتي نوضحها كالتالي:

✓ الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في تسليط الضوء على دور النظام المحاسبي الموحد في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في المصارف الحكومية العراقية. سيساهم البحث في توسيع المعرفة الأكاديمية حول تطبيقات النظام المحاسبي الموحد في سياق البلدان النامية، مما يوفر قاعدة بيانات موثوقة للدراسات المستقبلية. كما يمكن أن يكون بمثابة مرجع للباحثين وصانعي السياسات لفهم العلاقة بين النظام المحاسبي الموحد والشفافية المالية، مما يعزز من الفهم العام لممارسات المحاسبة وتأثيرها على الأداء المؤسسي.





✓ الأهمية العملية: على الصعيد العملي، يقدم هذا البحث توصيات تستند إلى النتائج المستخلصة من دراسة تأثير النظام المحاسبي الموحد، مما يمكن المصارف الحكومية من تحسين ممارساتها المالية والإدارية. تسهم النتائج في تعزيز الشفافية المالية من خلال تحسين جودة المعلومات المقدمة للمستفيدين، مما يساعد في تعزيز ثقة الجمهور والمستثمرين في النظام المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج البحث يمكن أن تستخدم كأساس لتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد وتحسين الأداء المالي، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية في العراق.

فرضيات البحث

يسعى هذا البحث لاختبار عدد من الفرضيات نوضحها كالتالي:

•H1: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للنظام المحاسبي الموحد في العراق على شفافية البيانات المالية ومكافحة الفساد وذلك ضمن قطاع المصارف العراقية الحكومية.

•H2: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للنظام المحاسبي الموحد في العراق على شفافية البيانات المالية وذلك بالتطبيق على قطاع المصارف العراقية الحكومية.

•H3: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للنظام المحاسبي الموحد في العراق على مكافحة الفساد وذلك بالتطبيق على قطاع المصارف العراقية الحكومية.

منهجية البحث

يهدف تحقيق أهداف البحث التي تسعى لدراسة تأثير النظام المحاسبي الموحد على الشفافية ومكافحة الفساد في المصارف الحكومية العراقية بدقة وفاعلية، اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي، لدراسة الاطر النظرية، والتأكد من صحة الفرضيات المدروسة بناء على البيانات المتاحة والملاحظات المستخلصة. أما في الجانب التطبيقي، تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، ويتضمن جمع البيانات





من مصادر متنوعة وتحليلها بشكل منهجي، مما يسمح بتقديم رؤى مفصلة تسهم في تعزيز المعرفة في هذا المجال وتوفير توصيات مبنية على الأدلة، واعتمدت الدراسة على نوعين اساسين من البيانات: ١. البيانات الأولية: حيث تم معالجة الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة وجمع البيانات الاولية من خلال البحث بالجانب الميداني بتوزيع استبانات لدراسة مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، حيث تم تطوير استبانة وتحكيمها من قبل ذوي الاختصاص الاكاديميين وذوي الخبرة في البحث العلمي، لتلائم موضوع الدراسة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي واستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

٢. البيانات الثانوية: سياق معالجة الاطار النظري للبحث بمصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل بمراجعة الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي لها علاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والابحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والمطالعة بمواقع الانترنت المختلفة، المتعلقة تأثير النظام المحاسبي الموحد في العراق على شفافية البيانات المالية، والفساد، والهدف من اللجوء لتلك المصادر الثانوية التعرف على الاسس والطرق العلمية السليمة بكتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث بمجال الدراسة.

وفقا للجدول (١) ادناه، تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين بقطاع المصارف الحكومية العاملة في العراق وتم استثناء الفروع خارج العراق، ومن خلال اسلوب عينة عشوائية بسيطة من مختلف المستويات الوظيفية والادارية بالمصارف الحكومية العراقية، وقد تم التركيز على النحو الاكبر في توزيع الاستبانات على عدد العاملين في المصارف الحكومية العراقية الكبرى المتمثلة بمصرف رافدين، ومصرف الرشيد، ومصرف الزراعي التعاوني، حيث تمثل هذه العينة شريحة تمثيلية كافية لتحليل تأثير النظام





المحاسبي الموحد على شفافية البيانات المالية. تم اختيار العينة بشكل عشوائي لضمان شمول مختلف الأقسام والإدارات، مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار الزمني المحدود والقيود المكانية للمصارف والموارد المتاحة لإجراء البحث.

الجدول (١): عدد موظفي المصارف الحكومية العراقية

عدد الموظفين	عدد الفروع			اسم المصرف	التسلسل
	خارج العراق	المحافظات	بغداد		
٥٤١٦	٦	١٠٢	٦٧	مصرف الرافدين	١
٥٢٧٥	-	٦٧	٥٥	مصرف الرشيد	٢
١٦٢٤	-	٢٩	٨	مصرف الزراعي التعاوني	٣
٣٨٧	-	٥	٦	مصرف الصناعي	٤
٤٧٥	-	١٤	٢	مصرف العقاري	٥
٨٣٢	-	١٢	١١	مصرف العراقي للتجارة	٦
١٤٠٠٨	٦	٢٢٩	١٤٩	مجموع المصارف الحكومية	المجموع

حيث تم توزيع (١٢٥) استبانة بعد تحكيمها من ذوي الاختصاص على موظفين المصارف الحكومية العراقية، وتم استرداد (١١٥) استبانة وكان الصالح منها للتحليل (١٠٠) استبانة، اي ما نسبته (٨٠٪) من الاستبانات الموزعة على افراد العينة، اما الاستبانات المستبعدة فقد كان السبب نقص البيانات وعدم استجابة الافراد عن معظم العبارات الموجودة فيها.

حدود البحث

- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة ضمن المصارف العراقية الحكومية ضمن محافظة بغداد.
- الحدود البشرية: تم تطبيق هذا البحث على موظفي المصارف العراقية الحكومية.





الإطار النظري

إن أول ظهور للنظام المحاسبي الموحد في فرنسا سنة (١٩٤٦)، إذ أنشأت لجنة في وزارة الاقتصاد الوطني لوضع نظام محاسبي موحد ينسجم مع متطلبات المشروعات التجارية ووضع الاقتراحات وكيفية اشتقاقها في المشروعات العامة والخاصة والمختلطة. وبعد ذلك تكونت في بريطانيا سنة (١٩٤٦) هيئة من المحاسبين القانونيين والمعهد المعني باتحاد عرض وشرح المصطلحات المحاسبية، فضلاً عن إعداد القوائم لأغراض المحاسبة. وأخيراً، تم تطبيق ذلك النظام في القطاعات العام والخاص بهدف استخراج حسابات منتظمة موحدة وتصوير المركز المالي الموحد، وقد كان أول ظهور للنظام المحاسبي الموحد عربياً في مصر بصدور القانون رقم (٥٥٤) لسنة (١٩٥٤) وهو قانون الشركات المساهمة الأجنبية الذي فرض ومهد لفكرة النظام المحاسبي الموحد (عبد الله ومجيد، ٢٠١٧، ص ٤٢٩).

في ثمانينيات القرن العشرين طبق العراق نظاماً محاسبياً موحداً يستجيب للمتطلبات المحاسبية وشاملاً لكافة المعاملات في ذلك الوقت، وكان هدفه توحيد الإجراءات المحاسبية في كافة الكيانات الاقتصادية التجارية والعامة التي تعمل على الربح، وقد تبع تحرير التجارة والتقدم السريع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاستثمار الأجنبي تطور الانفتاح الاقتصادي وتشكيل التكتلات التجارية والاقتصادية ودخول الأعمال وتساعد المنافسة والمعاملات التجارية وإنشاء منظمة التجارة العالمية، مما أدى كل هذا إلى تطوير العديد من الاستراتيجيات والتكتيكات التجارية المعاصرة التي تهدف إلى توسيع الأسواق بهدف جذب العملاء وبيع السلع وتعزيز الأرباح (عبدالله ومجيد، ٢٠١٧، ص ٤٧٥).

السمات الأساسية العامة للنظام المحاسبي الموحد

تتمثل السمات الأساسية في الآتي (ابو بكر، ٢٠١٩، ص ٧٥):





أ. البساطة والوضوح والمرونة والعملية: يجب أن يمتاز النظام بالبساطة بحيث يمكن فهمه عند معالجة الموضوعات المحاسبية المالية والأسس العامة للتكلفة، كما يجب أن يتضمن المرونة والعملية لتشمل الإطار العام للنظام ليخدم كافة الأنشطة في المجالات المختلفة بكفاءة، متضمنة على نحو يحقق كافة الأغراض المستهدفة.

ب. مسابقة القواعد والمبادئ المحاسبية المتفق عليها: يجب أن يراعي النظام القواعد والمبادئ المتفق عليها في المحاسبة، فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي وبعض المبادئ الأخرى كالأمانة والاستمرارية والتحقق، وذلك يمثل النهج السليم.

ت. الخدمة على المستويات المختلفة: النظام يجب أن يكون لديه القدرة على تلبية كافة الخدمات التي تطلب منه بكافة مستوياتها، سواء كان ذلك المستوى الإداري أو مستوى المستخدمين الآخرين للمحاسبة. ليضمن توفير خدمة ملائمة لعملية التخطيط والإدارة المالية، ولتحقيق الرقابة الفعالة على الأموال والممتلكات الخاصة، من حيث سلامة الأصول ورأس المال وتوفير الأهداف الخاصة ببيانات الوحدة وأدائها المالي.

ث. كفاءة التخطيط والرقابة: يجب أن يستند النظام المحاسبي إلى معايير علمية دقيقة تتيح إعداد موازنات مالية دقيقة لكل مؤسسة أو وحدة على حدة، وأيضا على مستوى وزارة المالية بشكل عام. يجب أن تأخذ هذه التقديرات والمعايير في الاعتبار الظروف والاتجاهات السائدة في وقت التنفيذ الفعلي، بحيث تعتبر هذه المعايير وسيلة للمساءلة والتقييم الدوري للأداء. ومن خلال متابعة الأداء الفعلي مقارنة بالتوقعات، يمكن تحديد أي انحرافات سواء كانت إيجابية أم سلبية. يسمح ذلك بتقييم الأداء بشكل مستمر ومعالجة أي نقاط ضعف أو انحرافات، والعمل على تعزيز نقاط القوة وتطوير الكفاءة العامة.





ج. قابلية التطبيق: يجب تطبيق النظام المحاسبي بكامل أحكامه على جميع المؤسسات والوحدات التابعة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي فور إقراره كقانون ملزم.

مفهوم الشفافية

ترمز الشفافية إلى آلية تعزيز الحكم الرشيد والثقة العامة في الإدارة العامة الديمقراطية والحديثة، ويعد مبدأ الشفافية عنصراً رقابياً ضد سوء الإدارة والفساد وتعزيز الحكم الرشيد والمساءلة تجاه حماية المصلحة العامة وحقوق المواطنين؛ وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار مبدأ الشفافية مدافعاً عن الشرعية والمساءلة في الإدارة التي تؤسس للثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين وتضمن سهولة الحصول على المعلومات، باعتبارها شرطاً أساسياً لموثوقية ونزاهة المؤسسات العامة من أجل تعزيز الثقة العامة والدعم العام (Jashari & Pepaj, 2018, p61).

وفي هذا السياق، تؤكد منظمة الإنتوساي (INTOSAI, 2010, p10) على أن مفهوم الشفافية يشير إلى التقارير العامة التي يقدمها الجهاز الأعلى للرقابة بالوقت المناسب والموثوقة والواضحة والمناسبة عن وضعه وتفويضه واستراتيجيته وأنشطته وإدارته المالية وعملياته. بالإضافة لذلك، يشمل ذلك التزام الإبلاغ العام عن نتائج واستنتاجات التدقيق والوصول العام للمعلومات حول الجهاز الأعلى للرقابة.

وقد يتطلب هذا الكشف عن المعلومات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والأساليب وجميع المعلومات التي تمنع التقارير المالية من تضليل المستخدم وتوفير بيانات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ويتحقق من خلال التقارير السنوية للشركات أو الإفصاحات عبر قنوات الاتصال المختلفة، مثل وسائل الإعلام أو الجهات التنظيمية لسوق رأس المال؛ لذلك، تتطلب الشفافية المحاسبية خلق بيئة تمكن من إنتاج معلومات مفهومة وسهلة الوصول إليها لجميع الأطراف التي تحتاج إلى المعلومات لاتخاذ قرارات عقلانية (Al-Jabali & Bni Ata, 2014, p148).





من التعريفات السابقة يمكن الاستنتاج أن الشفافية لا تتعلق فقط بمنح الحق للمستفيدين بالحصول على المعلومات، بل تتضمن أيضا تقديم المعلومات بطريقة واضحة ومنهجية وفي الوقت المناسب من خلال الاتصال العام والمفتوح، وذلك لتمكين المستفيدين وأصحاب المصلحة من المشرعين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والجمهور من مراقبة أداء ومساءلة المسؤولين التنفيذيين عن جميع الأنشطة في التخطيط والتنفيذ لمنع الفساد وحماية مصالح المجتمع، وينطبق هذا المفهوم عند الكشف عن المعلومات حول الوحدات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعامة والخاصة.

الدراسات السابقة

في هذا البحث، تناولت الدراسات المعروضة تأثير تطبيق النظام المحاسبي الموحد في مختلف السياقات المالية الحكومية. حيث ركزت دراسة أحمد وشبو (٢٠٢٢) على أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد على إحصاءات مالية الحكومة. تمثلت مشكلة الدراسة في أن الأسس الحالية للنظام المحاسبي في وزارة المالية لا تلبى أهدافها بشكل كاف في مقابلة الإيرادات بالمصروفات، مما يؤدي إلى إيرادات غير مربوطة بسبب النظم المستخدمة. هدفت الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد على رفع كفاءة إحصاءات المالية، وتحديد مدى مساهمته في دعم التخطيط المالي الاستراتيجي. وخلصت إلى أن النظام المحاسبي الموحد ساعد في تحسين التخطيط المالي من خلال تمكين وضع خطط شاملة للوحدات المالية، كما أوصت بضرورة اتباع مبدأ عمومية الموازنة وضمان إعداد الحسابات الختامية وفق القوانين. دراسة صبار (٢٠١٧) قدمت منظورا مختلفا من خلال دراسة مكنة النظام المحاسبي المالي في المصارف الحكومية العراقية، وركزت على أهمية النظام المحاسبي الموحد كمصدر رئيسي لتوفير معلومات محاسبية دقيقة لمتخذي القرار. أكدت الدراسة على أهمية تصميم نظام إلكتروني متوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وأبرزت دوره في تعزيز القدرة التنبؤية وتحسين اتخاذ القرارات المالية.





كانت أهم توصيات الدراسة هي ضرورة إلزام المصارف بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى المحلي والدولي.

أما بحث عماد والعبودي (٢٠١٥)، فقد تناول مشكلة الفساد الإداري والمالي في القطاع الحكومي، وركز على دور التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين في الحد من الفساد. استند البحث إلى فرضيتين أساسيتين: ضعف التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين يؤدي إلى ضعف الإجراءات الرقابية، والوعي المحدود لدى الإدارة بأهمية هذا التعاون. خلص البحث إلى أهمية التنسيق بين الأطراف المختلفة من خلال الاجتماعات المشتركة وتبادل تقارير الرقابة. كما أوصى البحث بضرورة إصدار معايير تدعم هذا التعاون، وتفعيل دور المنظمات المهنية لنشر ثقافة التنسيق المحاسبي.

من خلال الاطلاع على هذه الدراسات، نجد أن هناك اتفاقاً عاماً على أهمية النظام المحاسبي الموحد في تحسين الأداء المالي والرقابي في المؤسسات الحكومية. كما أن تطبيق النظام يسهم في توفير معلومات دقيقة وموثوقة تسهم في تحسين التخطيط المالي واتخاذ القرارات. غير أن الدراسات تؤكد أيضاً على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأطراف المختلفة المعنية بالرقابة المالية، وتطبيق معايير محاسبية دولية لضمان الشفافية ومكافحة الفساد.

رغم تعدد الدراسات التي تناولت تأثير النظام المحاسبي الموحد على الكفاءة المالية في العراق، إلا أن هناك نقصاً واضحاً في الدراسات التطبيقية التي تربط بين تطبيق هذا النظام وتحسين شفافية البيانات المالية ومكافحة الفساد، حيث تركزت معظم البحوث السابقة على الجوانب التقنية والإدارية للنظام المحاسبي، مثل دوره في تحسين دقة التقارير المالية وتبسيط العمليات المالية. ومع ذلك، لم تدرس بشكل كاف العلاقة المباشرة بين تطبيق النظام المحاسبي الموحد وفعاليته في تقليل فرص الفساد المالي وتعزيز الشفافية ضمن المصارف الحكومية ضمن البيئة العراقية. من هنا تبرز الحاجة إلى استكشاف مدى تأثير





تطبيق النظام المحاسبي الموحد على ممارسات الشفافية والمساءلة، وكيف يمكن لهذا النظام أن يسهم في تحسين بيئة العمل المالي من خلال تقليل الثغرات التي قد يستغلها الفساد.

تحليل البيانات والنتائج

تم استخدام حزمة برامج SPSS 25 لإجراء جميع تحليلات البيانات. وقد قامت الدراسة بتحسين المقاييس وتقييم ثبات وصدق البناء باستخدام الطرق التالية: معامل الفاكرونباخ لقياس الثبات، ومعامل الصدق الذاتي لقياس الصدق. كما تمت دراسة الارتباط من خلال ارتباط بيرسون وتم دراسة التأثير من خلال الانحدار الخطي البسيط.

التحقق من صدق وثبات المقاييس

تم تقييم الثبات وتشير النتائج إلى أن قيم الفاكرونباخ لجميع المقاييس أعلى بكثير من القيمة الموصى بها للعتبة وهي ٠.٦٠. وتشير النتائج بالجدول (١)، إلى أن قيم معامل الصدق الذاتي لجميع المقاييس أعلى بكثير من القيمة الموصى بها للعتبة وهي ٠.٦٠.

الجدول (١). الصدق والثبات لمقاييس الدراسة

المتغيرات	عدد الفقرات	الفاكرونباخ	معامل الصدق الذاتي
النظام المحاسبي الموحد	٢٠	٠.٩٤	٠.٩٧
شفافية البيانات المالية	١٤	٠.٨٥	٠.٩٢
مكافحة الفساد	١٧	٠.٩٦	٠.٩٨

خصائص العينة

تتميز عينة البحث بتنوعها من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمستوى الوظيفي والتخصص العلمي وعدد سنوات الخبرة، مما يعزز من شمولية النتائج وإمكانية تعميمها. يظهر الجدول (٢)





الخصائص الديمغرافية للعينة، حيث كان المتغير المتعلق بالجنس متوازناً تقريباً بين الذكور والإناث، حيث بلغ عدد الذكور ٤٩ فرداً (٤٩٪) والإناث ٥١ فرداً (٥١٪). هذا التوازن يعكس تنوع وجهات النظر بين الجنسين ويزيد من مصداقية النتائج المتعلقة بالجنس.

أما بالنسبة للعمر، فإن العينة شملت فئات عمرية متنوعة، حيث أن ٣٤٪ من المشاركين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ سنة، و ٢٨٪ منهم بين ٣١ و ٤٠ سنة، و ٢٢٪ بين ٤١ و ٥٠ سنة، بينما ١٦٪ من المشاركين تجاوزت أعمارهم ٥٠ سنة. هذا التوزيع العمري يضمن شمولية الفئات العمرية المختلفة ويعطي فكرة عن تأثير العمر على المتغيرات المدروسة. فيما يخص المؤهل العلمي، فإن العينة تضمنت أفراداً بمستويات تعليمية مختلفة، حيث أن ٣٨٪ منهم يحملون دبلوم، و ٤٧٪ حاصلين على درجة البكالوريوس، و ١٥٪ دراسات عليا. أما من ناحية المستوى الوظيفي، شملت العينة موظفين (٣٨٪)، وإداريين (٣٦٪)، ورؤساء أقسام (١٧٪)، ومديرين (٩٪). هذا التنوع بالمستويات الوظيفية يقدم صورة أوضح عن ديناميكية العمل بالمؤسسات.

بالنسبة للتخصص العلمي، تضمنت العينة أفراداً من تخصصات متنوعة، حيث أن ٢٥٪ من المشاركين تخصصهم محاسبة، و ٣٠٪ بالمالية والمصارف، و ٢٨٪ في الاقتصاد، و ١٧٪ في إدارة الأعمال. هذا التنوع في التخصصات يساعد في تحليل النتائج من منظور متعدد التخصصات.

أخيراً، فيما يخص عدد سنوات الخبرة، فإن ٣٦٪ من المشاركين لديهم خبرة أقل من ٥ سنوات، و ٣٩٪ منهم لديهم خبرة من ٥ إلى ١٠ سنوات، و ١٣٪ لديهم خبرة من ١١ إلى ٢٠ سنة، و ١٢٪ لديهم خبرة أكثر من ٢٠ سنة. هذا التوزيع يعكس تنوع الخبرات المهنية بين المشاركين. بشكل عام، تميزت عينة الدراسة بتنوعها الكبير، مما يعزز من قوة التحليل والقدرة على تعميم النتائج. هذا التنوع يعكس الأبعاد المختلفة للمتغيرات المدروسة ويوفر فهماً شاملاً للموضوع البحثي.





الجدول (٢). تفاصيل حول العينة

المتغيرات	n	%
الجنس		
ذكر	49	49.0
انثى	51	51.0
العمر		
من ٢٠ إلى ٣٠ سنة	34	34.0
من ٣١ إلى ٤٠ سنة	28	28.0
من ٤١ إلى ٥٠ سنة	22	22.0
أكثر من ٥٠ سنة	16	16.0
المؤهل العلمي		
دبلوم	38	38.0
بكالوريوس	47	47.0
دراسات عليا	15	15.0
المستوى الوظيفي		
موظف	38	38.0
اداري	36	36.0
رئيس قسم	17	17.0
مدير	9	9.0
التخصص العلمي		
محاسبة	25	25.0





30.0	30	مالية ومصارف
28.0	28	اقتصاد
17.0	17	ادارة اعمال
عدد سنوات الخبرة		
36.0	36	أقل من ٥ سنوات
39.0	39	من ٥ إلى ١٠ سنوات
13.0	13	من ١١ إلى ٢٠ سنة
12.0	12	أكثر من ٢٠ سنة

الارتباطات والإحصاءات الوصفية

توضح النتائج الواردة في الجدول (٢) العلاقات بين متغيرات الدراسة، وتمثل الاحصاءات الوصفية ما يلي:

- النظام المحاسبي الموحد: بلغ المتوسط الحسابي (Mean) 4.14 بانحراف معياري (SD) قدره ٠.٥٦، مما يشير إلى أن المشاركين يرون أن النظام المحاسبي الموحد في العراق يعمل بشكل جيد بشكل عام.
 - شفافية البيانات المالية: بلغ المتوسط الحسابي ٣.٨٣ بانحراف معياري ٠.٥٠، مما يدل على وجود تقدير إيجابي نسبي لشفافية البيانات المالية بين المشاركين.
 - مكافحة الفساد: بلغ المتوسط الحسابي ٤.٠٢ بانحراف معياري ٠.٧٥، مما يعكس وجود رؤية إيجابية تجاه جهود مكافحة الفساد.
- العلاقات بين المتغيرات





فيما يخص العلاقة بين النظام المحاسبي الموحد وشفافية البيانات المالية فقد أظهرت النتائج ارتباطاً موجباً وقوياً ($r = 0.585$) عند مستوى معنوية 0.001 ، مما يشير إلى أن تحسين النظام المحاسبي الموحد يرتبط بزيادة شفافية البيانات المالية.

أما العلاقة بين النظام المحاسبي الموحد ومكافحة الفساد، فقد كان هناك ارتباط موجب وقوي ($r = 0.637$) عند مستوى معنوية 0.001 ، مما يعكس أن النظام المحاسبي الموحد الفعال يساهم بشكل كبير في جهود مكافحة الفساد. بشكل عام، تؤكد هذه الدراسة على أن التحسينات في النظام المحاسبي الموحد يمكن أن تقود لزيادات ملحوظة في الشفافية وتقليل الفساد، مما يساهم في تحقيق بيئة عمل أكثر نزاهة وموثوقية. هذه النتائج تقدم دليلاً قوياً لصناع القرار على أهمية الاستثمار بتطوير الأنظمة المحاسبية وتعزيز الشفافية كوسيلة فعالة لمكافحة الفساد.

الجدول (٣). الارتباطات والإحصاءات الوصفية

3	2	1	SD	Mean	المتغيرات
		1	0.56	4.14	النظام المحاسبي الموحد
	1	.585**	0.50	3.83	شفافية البيانات المالية
1	.484**	.637**	0.75	4.02	مكافحة الفساد

** معنوي عند 0.001

اختبار الفرضيات

تتناول كل من جدول (٤) و جدول (٥)، تأثير النظام المحاسبي الموحد على شفافية البيانات المالية ومكافحة الفساد، وتظهر النتائج تأثيراً واضحاً ومعنوياً للنظام المحاسبي الموحد على كلا المتغيرين التابعين.





أولاً: تأثير النظام المحاسبي الموحد على شفافية البيانات المالية يوضح الجدول (٤) نتائج تحليل الانحدار الذي يختبر تأثير النظام المحاسبي الموحد على شفافية البيانات المالية. حيث ان المتغير الثابت (constant) بلغت قيمته ١.٦٣٦ وكان معنويًا عند مستوى ٠.٠٠١ ($\beta = 1.636, t = 5.287, SE = 0.309$). وكان للنظام المحاسبي الموحد تأثير موجب ومعنوي على شفافية البيانات المالية ($\beta = 0.529, t = 7.139, SE = 0.074, p < 0.001$). اما معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته ٠.٣٤٢، مما يعني أن النظام المحاسبي الموحد يفسر حوالي ٣٤.٢٪ من التباين في شفافية البيانات المالية. اما قيمة F كانت ٥٠.٩٧١ ومعنوية عند مستوى ٠.٠٠١، مما يشير أن النموذج الإجمالي ذو دلالة إحصائية عالية. يظهر لنا ان هذه النتائج تدعم الفرضية التي تشير إلى أن تحسين النظام المحاسبي الموحد يؤدي لزيادة شفافية البيانات المالية، مما يعزز من الثقة بالمعلومات المالية المقدمة.

ثانياً: تأثير النظام المحاسبي الموحد على مكافحة الفساد يوضح الجدول ٥ نتائج تحليل الانحدار الذي يختبر تأثير النظام المحاسبي الموحد على مكافحة الفساد حيث ان المتغير الثابت (constant) لم يكن معنويًا ($\beta = 0.479, t = 1.096, SE = 0.437$), مما يشير أن تأثير المتغير المستقل هو الأكثر أهمية في هذا النموذج. وكان للنظام المحاسبي الموحد تأثير موجب وقوي ومعنوي على مكافحة الفساد ($\beta = 0.857, t = 8.185, SE = 0.105, p < 0.001$). وبلغ معامل التحديد (R^2): بلغت قيمته ٠.٤٠٦، مما يعني أن النظام المحاسبي الموحد يفسر حوالي ٤٠.٦٪ من التباين في مكافحة الفساد. اما قيمة F فكانت ٦٧.٠٠١ ومعنوية عند مستوى ٠.٠٠١، مما يشير أن النموذج الإجمالي ذو دلالة إحصائية عالية.





وبذلك تدعم هذه النتائج الفرضية التي تشير إلى أن تحسين النظام المحاسبي الموحد يؤدي إلى تعزيز جهود مكافحة الفساد، مما يسهم في تحقيق بيئة عمل أكثر نزاهة.

الجدول (٤). تأثير النظام المحاسبي الموحد على شفافية البيانات المالية

شفافية البيانات المالية			
SE	T	B	
			المتنبئ
0.309	5.287	1.636**	Constant
0.074	7.139	0.529**	النظام المحاسبي الموحد
0.342			R ²
50.971**			F

** معنوي عند ٠.٠٠١

الجدول (٥). تأثير النظام المحاسبي الموحد على مكافحة الفساد

مكافحة الفساد			
SE	t	B	
			المتنبئ
0.437	1.096	0.479	constant
0.105	8.185	0.857**	النظام المحاسبي الحكومي
0.406			R ²
67.001**			F

** معنوي عند ٠.٠٠١





النتائج:

توصل البحث الى مجموعة من النتائج اهمها:

1. أشارت التقييمات التي قدمها المشاركون إلى وجود إدراك إيجابي للنظام المحاسبي الموحد، مما يدل على فعالية هذا النظام في تحقيق الأهداف المحددة.
2. علاوة على ذلك، كشفت الدراسة عن ارتباطات إيجابية قوية بين النظام المحاسبي الموحد وشفافية البيانات المالية، وكذلك بين النظام المحاسبي الموحد ومكافحة الفساد.
3. كما أكد تحليل الانحدار على أن تحسين النظام المحاسبي الموحد يسهم بشكل كبير في زيادة مستوى الشفافية وتعزيز جهود مكافحة الفساد، مما يعكس أهمية هذا النظام في تحقيق بيئة عمل تتمتع بالنزاهة والموثوقية.
4. تؤكد نتائج التحليل الى أن التحسينات في النظام المحاسبي الموحد يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية ملموسة على المؤسسات والمجتمع ككل.

التوصيات:

وبناء على النتائج اعلاه، يوصي البحث بما يلي:

1. ينبغي على وزارة المالية العراقية وضع خطة شاملة لتحديث وتطوير النظام المحاسبي الموحد بما يتناسب مع المعايير الدولية. من خلال تشكيل لجنة من الخبراء الماليين والمحاسبين لتقديم التوصيات اللازمة وتحديد الجدول الزمني للتنفيذ.
2. يجب توفير برامج تدريبية متخصصة للموظفين المعنيين بتطبيق النظام المحاسبي الموحد، من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد المتخصصة في المحاسبة.





٣. ينبغي تعزيز متطلبات الإفصاح المالي في التقارير الحكومية لضمان المزيد من الشفافية. بواسطة إصدار توجيهات واضحة من وزارة المالية تلزم جميع المؤسسات الحكومية بتطبيق معايير الإفصاح المالي المحددة.

٤. يجب تطوير نظام محاسبي إلكتروني متكامل يضمن سهولة الوصول إلى البيانات المالية ويعزز من دقة التقارير. وذلك بالتعاقد مع شركات متخصصة في تطوير الأنظمة المحاسبية لتصميم وتنفيذ النظام الإلكتروني المطلوب.

٥. ينبغي وضع آليات لمراقبة وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الحكومية بشكل دوري. من خلال إنشاء لجنة مستقلة تقوم بإجراء تقييمات دورية لأداء النظام المحاسبي ورفع التقارير اللازمة للجهات المعنية.

٦. يجب تعزيز مبادئ الحوكمة والمساءلة في المؤسسات الحكومية من خلال تطبيق معايير واضحة، من خلال وضع إطار قانوني يحدد المسؤوليات والواجبات لكل موظف في النظام المحاسبي وتطبيق عقوبات على المخالفات.

٧. يشجع على إجراء دراسات مستقبلية لتقييم تأثير التحسينات في النظام المحاسبي الموحد على شفافية البيانات المالية ومكافحة الفساد، مما يساعد على تطوير استراتيجيات جديدة تلبي احتياجات السوق.

المراجع:

رسائل علمية

أبو بكر، سعاد عبد الحميد محمد، وسند، ياسر تاج السر محمد. (٢٠١٩). دور المراجعة الداخلية في دعم تطبيق النظام المحاسبي الموحد: دراسة ميدانية علي وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي الاتحادي - السودان. رسالة ماجستير. جامعة النيلين، الخرطوم.

مجلات علمية





- أحمد، مجدي الريح الحاج، وشبو، إسماعيل محمد أحمد. (٢٠٢٢). أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد على إحصاءات مالية الحكومة. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ١١ع، ١ - ٣١.
- علاوي، محمد، وعمر، صبيحة، ومال الله، ايمان. (٢٠١٣). النظام المحاسبي الموحد ومتطلبات التوافق مع المعايير المحاسبية. Journal of Al-Rafidain University College for Sciences (Print ISSN: 1681-6870, Online ISSN: 2790-2293), (2), 77-101.
- صبار، أزهار عبد. (٢٠١٧). مكننة النظام المحاسبي المالي الموحد على الحاسبة الإلكترونية وأثرها في الإبلاغ المالي: دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مج ٩، ٢ع، ١٨ - ٣٧.
- قنديل، أحمد حلمي ابراهيم أحمد، ورحومه، خالد عمر حسن محمد. (٢٠٢٤). دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي للحكومات مع الإشارة إلى مصر. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، ٥٥(٤)، ٢٤٣-٣٠٢.
- عبد الستار، رجاء، وذياب، خضير. (٢٠٢٣). تطوير النظام المحاسبي الموحد في المنشآت المالية (المصارف العراقية). Journal of Madenat Alelem University College, 15(2), 1-11.
- عبد الله، سلمان حسين، ومجيد، محمد زهير. (٢٠١٧). تحديث النظام المحاسبي الموحد في العراق بإطار معاملات البيع بالتقسيط. Journal of Economics and Administrative Sciences, 23(98), 473-473.
- عبد الله، سلمان حسين، ومجيد، محمد زهير. (٢٠١٧). تعزيز النظام المحاسبي الموحد بمعاملات البيع الإيجاري لزيادة حماية مبيعات التقسيط" إطار مقترح". Journal of Economics and Administrative Sciences, 23(99), 427-427.
- عماد عبد الرضا حسن والعبودي، خولة حسين حمدان جاسم. (٢٠١٥). تأثير النظام المحاسبي الموحد في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: بالتطبيق على مديرية بلدية النجف الأشرف. مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج. ١٠، ع. ٣٢، ص ص. ١٥٤-١٧٨.



Articles

1. El Toby, B. H. M., Kareem, A. D., & Abd, W. H. (2022). The possibility of applying international accounting standards in the public sector (IPSAS) in the Iraqi government accounting system: exploratory research for the opinions of accountants at the University of Al-Muthanna. *International Journal of Professional Business Review*, 7(2), 15.
2. Al-Hashimi, A. (2019). Transparency of government financial reporting: A case study of local government financial reporting in Iraq. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 10(6), 372-393.
3. Al-Jabali, M. and Bni Ata, H. M. A. (2014). Problems of disclosure of accounting information in the lists: Financial speculation in companies. *International Journal of Economics and Finance*, 6(3), 139-149.
4. Ali, M. K. (2023). Economic corruption and its impact on the dimensions of development, with special reference to Iraq. *World Economics and Finance Bulletin*, 21, 68-83.
5. Jashari, M., & Pepaj, I. (2018). The role of the principle of transparency and accountability in Public Administration. *Acta Universitatis Danubius. Administratio*, 10(1), p 60-69.

Reports

5. INTOSAI. (2010). ISSAI 20 Principles of transparency and accountability. Available online at [link](#).





الملاحق

استبانة

تحية طيبة مباركة وبعد،،،،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة بعنوان "تأثير النظام المحاسبي الموحد في العراق على شفافية البيانات المالية ومكافحة الفساد/ بحث تطبيقي على المصارف العراقية الحكومية"، وفقا لذلك فإن الباحثين يرجون منكم التلطف بالاطلاع على بنود هذه الاستبانة بعناية، وإجابة جميع أسئلتها بموضوعية ودقة لما سيكون له اثر كبير في إثراء الدراسة، ويؤكد الباحثين بأن جميع البيانات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة.

وتفضلوا بقبول جزيل الاحترام والتقدير،،،،،

الباحثون:

الجزء الاول: البيانات الشخصية

يرجى وضع اشارة (✓) امام الاجابة الصحيحة

فقرات الاستبانة

ذكر

انثى

الجنس





<input type="checkbox"/> من ٢٠ إلى ٣٠ سنة <input type="checkbox"/> من ٣١ إلى ٤٠ سنة <input type="checkbox"/> من ٤١ إلى ٥٠ سنة <input type="checkbox"/> أكثر من ٥٠ سنة	العمر
<input type="checkbox"/> دبلوم <input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> دراسات عليا	المؤهل العلمي
<input type="checkbox"/> موظف <input type="checkbox"/> اداري <input type="checkbox"/> رئيس قسم <input type="checkbox"/> مدير	المستوى الوظيفي
<input type="checkbox"/> محاسبة <input type="checkbox"/> مالية ومصرفية <input type="checkbox"/> اقتصاد <input type="checkbox"/> ادارة اعمال	التخصص العلمي
<input type="checkbox"/> أقل من ٥ سنوات <input type="checkbox"/> من ٥ إلى ١٠ سنوات <input type="checkbox"/> من ١١ إلى ٢٠ سنة	عدد سنوات الخبرة





□ أكثر من ٢٠ سنة

الجزء الثاني: فقرات الاستبانة

يرجى وضع إشارة (✓) امام الاجابة الصحيحة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
اولاً: النظام المحاسبي الموحد					
					١. النظام المحاسبي الموحد يعتبر أداة فعالة لمراقبة المخصصات المرصودة ضمن قانون الموازنة.
					٢. يوفر النظام المحاسبي الموحد معلومات دقيقة وموثوقة لاتخاذ القرارات المالية.
					٣. النظام المحاسبي الموحد يساعد في تحسين كفاءة العمل المالي وتحقيق مبدأ الشفافية والمحاسبة.
					٤. يوفر النظام عناصر السرية وأمن المعلومات عند استخدام تطبيقاته.
					٥. يقدم النظام الدعم الفني الخاص لإدارة تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال وتطوير الأجهزة والمعدات.
					٦. يسهم النظام في تحسين الرقابة على الإنفاق الحكومي.





					٧. تتسم البنية التحتية للنظام بأنها قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة لمستخدمي النظام.
					٨. يسمح النظام لمديريات الرقابة في الدوائر والمؤسسات الحكومية بمراجعة المدفوعات قبل صرفها لكشف أي أخطاء أو تلاعب.
					٩. يسهل النظام عملية إعداد الموازنة العامة للدولة.
					١٠. يعزز النظام من شفافية البيانات المالية المقدمة للجمهور.
					١١. يقوم النظام بإيقاف صرف المدفوعات التي لا يوجد لها رصيد حوالة مالي.
					١٢. تلتزم مديريات اللوازم والمشتريات ومديريات العطاءات بتطبيق النظام في الدوائر والمؤسسات الحكومية.
					١٣. يسهم النظام في تحسين إدارة الدين العام.
					١٤. يقدم النظام صورة حقيقية للأداء المالي للدوائر والمؤسسات الحكومية بغض النظر عن حجم وطبعة عملها.
					١٥. يعتني النظام بأخذ حجم وطبعة عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية عند إصدار التقارير المختلفة.





					١٦. يسمح النظام بتزويد الجهات الرقابية بالتقارير والتشريعات حول الاستخدام الأمثل للمال العام.
					١٧. يعزز النظام من التنسيق المالي بين مختلف الجهات الحكومية.
					١٨. يسهل النظام عملية إعداد التقارير المالية السنوية بشكل متكامل وشامل
					١٩. يوفر النظام آليات لتحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية
					٢٠. يساعد النظام في تحسين الكفاءة المالية بفضل الدعم الفني المتوفر لإدارة تكنولوجيا المعلومات.
ثانياً: شفافية البيانات المالية					
					٢١. تقدم التقارير المالية صورة حقيقية لكل ما يحدث بالبنك
					٢٢. تشمل التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لمستخدميها لاتخاذ القرارات المناسبة
					٢٣. يتم الإفصاح عن كافة المعلومات بطريقة عادلة ونزيهة
					٢٤. تعطي التقارير المالية صورة صادقة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح





					٢٥. يتم الإفصاح عن كافة المعلومات بكل موضوعية وأمانة واستقامة
					٢٦. تقدم المعلومات في الوقت المناسب ودون تأخير
					٢٧. تحتوي التقارير المالية على البيانات والإيضاحات الكافية والمناسبة
					٢٨. يوجد شفافية كاملة في الإفصاح عن الربحية في القوائم والتقارير المالية
					٢٩. تلتزم ادارة البنك بالحيادية عند الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية
					٣٠. البيانات المالية التي يتم اعدادها متاحة لجميع مستخدمي القوائم المالية.
					٣١. البيانات المالية التي يتم اعدادها تتضمن معلومات عن نتيجة النشاط.
					٣٢. تزيد من درجة صدق البيانات في التقارير المالية.
					٣٣. تزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية.
					٣٤. تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.





ثالثاً: مكافحة الفساد

					٣٥. يتم تجريم سرقة المال العام والتصرف به لغير أهدافه
					٣٦. يتم تجريم التأخر والغش في انجاز المعاملات
					٣٧. يتم تجريم المبالغة في التعويضات
					٣٨. يتم تجريم استغلال الموقع الاداري في المصالح الشخصية
					٣٩. يتم ان النظام يقوم بتجريم الرشوة
					٤٠. يتم تجريم استخدام المعلومات لنشر الاكاذيب وتحقيق المكاسب الخاصة
					٤١. يتم تجريم الوساطة والمحسوبية والمحاباة
					٤٢. يتم تجريم التغيب عن العمل بحجج واهية
					٤٣. يوجد عقوبة الموظف المقصر بعملة
					٤٤. يتم تجريم الاختلاس التزوير
					٤٥. يتم تجريم سرقة المال العام والتصرف به لغير أهدافه
					٤٦. يتم تطبيق المسائلة بكل جدية
					٤٧. يتم تفعيل دور المؤسسات الرقابية
					٤٨. العدالة في تطبيق القانون في التعامل مع الافراد





					٤٩. يتصف النظام الوضوح وعدم الغموض في القوانين والانظمة
					٥٠. يوجد تعزيز قوانين النزاهة والشفافية
					٥١. يتم العمل على إنفاذ القوانين على الجميع دون استثناء

